

١٧١/٣٨ - الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

١٧٠/٣٨ - نظام إنساني دولي جديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول واجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ بشأن كفاية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ، و ٣٤٠٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن الأبعاد الجديدة في مجال التعاون التقني ،

وإذ تكرر التأكيد على قراراتها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢٠١/٢٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، و ٨١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن إجراء استعراض شامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، وكذلك على قراراتها ١٩٩/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٢٢٦/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ،

وإذ تؤكد من جديد أن حكومة البلد المستفيد هي المسؤولة وحدها عن صياغة خطة وأولويات وأهداف تنميتها الوطنية ، على النحو المبين في توافق الآراء الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥) ، وإذ تؤكد أن من شأن إدماج الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في البرامج الوطنية أن يعزز أثر هذه الأنشطة وأهميتها ،

وإذ تؤكد على الأهمية التي تعلقها البلدان النامية ، عن طريق التدابير التي تتخذها بما في ذلك زيادة مساهماتها المالية ، على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، اعترافاً بالدور الذي تؤديه تلك الأنشطة في تنميتها الاقتصادية الشاملة ،

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٥/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، المعنون « نظام إنساني دولي جديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية » ،

وإذ تحيط علماً بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن نظره في هذه المسألة^(١٠٢) ، وبمقرر المجلس ١٧١/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ ،

وإذ تحيط علماً أيضاً بتعليقات الحكومات على المسألة^(١٠٣) ، وكذلك بالبيانات المدلى بها في أثناء الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١٠٤) وفي الدورة الحالية للجمعية العامة^(١٠٥) ،

١ - تدعو الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد تعليقاتها على هذه المسألة إلى أن تقوم بذلك ، والدول الأعضاء التي قامت بذلك إلى أن تقدم تعليقات إضافية ، خاصة بشأن مشروع الإعلان المحال إلى الجمعية العامة بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧١/١٩٨٣ ، ومن الأفضل أن يكون ذلك قبل ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ؛

٢ - ترحب من الأمين العام أن يقدم تقريراً بشأن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ؛

٣ - تقرر أن تدرج البند الفرعي المعنون « نظام إنساني دولي جديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية » في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين .

الجلسة العامة ١٠٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

(١٠٢) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣ (A/38/3) الفصل الثاني ، الفقرات من ٦١ إلى ٦٤ .

(١٠٣) انظر: E/1983/68 و Add. 1 و E/1983/89 .

(١٠٤) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٣ ، الجلسات العامة ، الجلسات من ١٧ إلى ٣٠ .

(١٠٥) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، اللجنة الثانية ، الجلسات من ١٥ إلى ٢٤ ومن ٢٨ إلى ٤٥ .

٤ - تكرر بقوة تأكيد الحاجة إلى زيادة ملموسة وحقيقية في تدفق الموارد من أجل الأنشطة التنفيذية على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون على نحو متزايد ، بقصد تمكين مؤسسات المنظومة من الحفاظ على مستوى برامجها التنفيذية ومن زيادته حينها أمكن ، وتحث بقوة ، في هذا الصدد ، جميع البلدان ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو ، التي لا يتناسب أدائها العام مع قدرتها ، على أن تزيد بسرعة وبصورة ملموسة تبرعاتها للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، مراعية الأهداف التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ؛

٥ - تؤكد من جديد أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون متفقة مع الخطط والأولويات والأهداف الوطنية للبلدان المستفيدة ، بغية تعزيز أثرها في عملية التنمية الوطنية في تلك البلدان وصلتها بها ؛

٦ - تدعو البنك الدولي إلى مواصلة الاضطلاع بأنشطته القطرية بما يتفق مع الخطط والأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة ، بغية تعزيز اعتماد البلدان النامية على ذاتها في المجال الاقتصادي ؛

٧ - تؤكد ضرورة الإبقاء على الطابع المتعدد الأطراف للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتحث جميع الحكومات على زيادة التزامها في هذا الصدد ؛

٨ - تطلب إلى جميع الحكومات الامتناع ، حرصاً على الحفاظ على المبادئ المتعددة الأطراف المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة ، عن ممارسة ربط المعونة المقدمة إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة بشراء السلع والخدمات من البلدان المانحة وقصر تلك الممارسة على الصناديق التي تقضي ولايتها بقبولها على أساس تجريبي ؛

٩ - تدعو أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المعنية بتدفقات الموارد التساهلية إلى البلدان النامية إلى إيلاء مزيد من الاهتمام ، في استعراضها لهذه المسائل ، إلى احتياجات صناديق وبرامج الأمم المتحدة من التمويل دعماً للخطط الإنمائية التي تضعها الحكومات المستفيدة ؛

١٠ - تحث المجتمع الدولي على تقديم زيادة كبيرة من الموارد المالية إلى صناديق وبرامج الأمم المتحدة المشتركة في أنشطة تنفيذية ليستنى لها زيادة مساهماتها في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً^(١٠٨) ، أخذاً في الحسبان

وإذ تعرب عن قلقها البالغ لتزايد عناصر التعاون الثنائي في التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف ، ولزيادة توجيه الموارد المشروطة عن طريق البرامج المتعددة الأطراف ،

وإذ يساورها القلق إزاء تزايد ارتفاع تكلفة الخبراء والخبراء الاستشاريين ، والأثر المالي على البرامج والمشاريع التي يجري تنفيذها ، واقتناعاً منها بضرورة الاستعانة ، قدر المستطاع ، بخدمات الخبراء والخبراء الاستشاريين الوطنيين وتنفيذ البرامج والمشاريع بطريقة تتسم بفعالية التكاليف ،

وإذ تدرك أن جزءاً كبيراً من موارد العالم ، سواء المادية أو البشرية ، مازال يحوّل إلى التسلح ، مما يؤثر تأثيراً ضاراً على الأمن الدولي وعلى الجهود التي تبذل لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ،

وإذ تؤكد من جديد أن أحد الأهداف الرئيسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية هو تعزيز اعتماد البلدان النامية على ذاتها في المجال الاقتصادي ،

وقد درست تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي لعام ١٩٨٣ عن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية^(١٠٦) ،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ؛

٢ - تؤكد من جديد ما للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من إسهام هام في تنمية البلدان النامية ، وتحث الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مواصلة إعطاء أولوية للأنشطة التنفيذية في خططها وبرامجها ؛

٣ - تلاحظ أنه بالرغم من أن النتيجة التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات من أجل الأنشطة الإنمائية لعام ١٩٨٣^(١٠٧) تعكس اتجاهًا إيجابيًا ، فإن المستوى العام للموارد مازال غير مرض ، ويقصر ، في حالات كثيرة ، دون شتى الأهداف التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ، مما يعرقل قدرة المنظومة على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية ؛

(١٠٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ، ١٤ - ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 82. I. 8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٠٦) A/38/258-E/1983/82 و Add. 1 و Add. 1/Corr. 1 ، المرفق .
(١٠٧) انظر : A/CONF. 122/SR. 1-3 والنصوب .

حزيران/يونيه ١٩٨٢^(١١١)، هي التي تنظم أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأجهزة والهيئات الخاضعة لسلطة الجمعية العامة في تنفيذها للمشاريع الممولة من البرنامج :

١٧ - ترحب بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨/٨٢ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢^(١١٢)، الذي يستهدف تعزيز تنفيذ الحكومات للمشاريع الممولة من البرنامج مع إتاحة ما يمكن أن يتوفر نتيجة لذلك من تكاليف الدعم إلى البرامج والخطط، على أساس أرقام التخطيط الإرشادية التوضيحية :

١٨ - تكرر تأكيد مجموعة المبادئ التي ينبغي أن تطبق بانتظام عند برجة الموارد المتاحة لمختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وهذه المبادئ، التي ترد في توافق الآراء لعام ١٩٧٠^(١١٣) ومقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٠/٨٠ المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠^(١١٤)، تتضمن، في جملة أمور، ما يلي :

(أ) الإنصاف، لاسيما في توزيع الموارد فيما بين البلدان النامية :

(ب) عدم تقديم المساعدة إلا استجابة للاحتياجات الواضحة للبلدان المستفيدة :

(ج) إدماج المساعدة في الأهداف والأولويات الإنمائية العامة للبلد المعني :

(د) النظر إلى البرجة على أنها عملية متكاملة، تشكل مراحلها المختلفة، مثل البرجة وصياغة المشاريع والتقدير والموافقة والتقييم، أجزاء متكاملة :

١٩ - تؤكد أهمية دور منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية، بناءً على طلبها، في تنمية قدرتها على التقييم، وترجو من الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع أجهزة المنظومة ومؤسساتها وهيئاتها، وفي ضوء نتائج وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في تقريرها^(١١٥)، مقترحات لزيادة قدرة الحكومات المستفيدة على التقييم :

٢٠ - تسلّم بأن التقييم يمثل، فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، جزءاً هاماً من عملية البرجة بغية تحقيق الاستفادة الرشيدة والمثل من الموارد العامة المتاحة :

حاجة تلك البلدان إلى المساعدة الإنمائية الرسمية من المصادر المتعددة الأطراف :

١١ - تحث جميع الحكومات المعنية على إجراء مفاوضات بشأن التغذية السابعة للمؤسسة الإنمائية الدولية، بغية ضمان زيادة مناسبة في الموارد، وتدعو إلى الانتهاء من هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن، بحيث تصبح التغذية السابعة سارية في تموز/يوليه ١٩٨٤ :

١٢ - تحث جميع الحكومات المعنية على تعزيز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لاسيما بالإفراج عن مساهماتها وفقاً لمواعيد زمنية متفق عليها والاستجابة بطريقة مواتية أثناء المفاوضات بشأن التغذية الثانية :

١٣ - ترحب بالتقدم المحرز نحو بلوغ الرقم المستهدف للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ المحدد للتبرعات لبرنامج الأغذية العالمي، وتحث الحكومات على بذل كل جهد لضمان بلوغ ذلك الهدف بصورة كاملة وكذلك الرقم المستهدف المقترح للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ :

١٤ - تحيط علماً بالتوصيات المقدمة في الفرع الثالث من تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي^(١١٦)، والرامية إلى تعزيز استجابة الأنشطة التنفيذية لاحتياجات ومتطلبات كل البلدان النامية وفقاً لأهدافها وأولوياتها، على النحو المحدد في خططها وبرامجها الإنمائية الوطنية، والجهد التي تبذلها لتشجيع زيادة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها :

١٥ - تدعو جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها التي تضطلع بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية إلى أن تعمل، بغية تحقيق جملة أمور منها زيادة فعالية التكاليف، على الاستفادة، بدرجة أكبر، من قدرات البلدان النامية عن طريق القيام بما يلي :

(أ) الاستعانة بالخبراء والموظفين الوطنيين :

(ب) الانتفاع بالموارد المحلية أو الإقليمية في شراء المواد والمعدات والخدمات :

١٦ - تقرر أن تكون المبادئ التوجيهية للشراء التي ستصدر عملاً بالفقرة ٧ من مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٨/٨١ المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨١^(١١٧) والفقرة ٢ من الفرع الثاني من مقرره ٣٤/٨٢ المؤرخ في ١٨

(١١١) المرجع نفسه، ١٩٨٢، الملحق رقم ٦ (E/1982/16/Rev. 1)، المرفق الأول.

(١١٢) القرار ٢٦٨٨ (د - ٢٥)، المرفق.

(١١٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٠،

الملحق رقم ١٢ (E/1980/42/Rev. 1)، الفصل الحادي عشر.

(١١٤) انظر: A/38/333، الفرع التاسع.

(١١٥) انظر: A/38/258-E/1983/82، المرفق.

(١١٦) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

١٩٨١، الملحق رقم ١١ (E/1981/61/Rev. 1)، المرفق الأول.

لولايتها ، فضلاً عن الدور الذي تؤديه في تنفيذ أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، وذلك لإعادة تأكيد دور الإدارة داخل الهياكل التقنية والإدارية القائمة ولتفادي الازدواجية ولتحقيق وفورات الإنتاج الكبير ؛

٢٨ - تحث جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها على أن تقوم في ضوء التوصيات الواردة في الفرع الخامس من تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (١٩٩٠) باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان المواءمة بين الإجراءات الإدارية والمالية والإجراءات المتعلقة بشؤون الموظفين والتخطيط والشراء ، وترجى من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقدم سنوياً تقريراً عما اتخذ من إجراءات محددة ؛

٢٩ - تكرر تأكيد أهمية تنسيق المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف على المستوى الميداني ، وترجى من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يولي اهتماماً خاصاً ، أثناء إعداد تقريره المقبل ، لضرورة تحسين اتساق الإجراءات والتكامل الفعال على المستوى القطري ، وفقاً للفرع الخامس من مرفق القرار ١٩٧/٣٢ والفقرة ١١ من القرار ٨١/٣٥ ، ولدور المنسقين المقيمين في تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ؛

٣٠ - ترجو من وحدة التفتيش المشتركة أن تدرس بتعمق هيكل التمثيل الميداني لأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ، لاسيما فيما يتعلق بالمهام المنوطة بالمنسقين المقيمين ؛

٣١ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يضمن تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ما يلي ؛

(أ) دراسة لمدى وآثار الاستمرار في ممارسة تقديم المساهمات إلى المؤسسات بشروط تتعلق باستخدامها ، مع مراعاة المعلومات التي سيوفرها رؤساء الأجهزة والمؤسسات وهيئات ذات الصلة ؛

(ب) تحليلاً متعمقاً للموضوع المذكور في الفقرة ٢٢ أعلاه بشأن تحسين اتساق الإجراءات وتنسيق النظم التنفيذية على المستوى القطري ؛

(ج) تحليلاً مقارناً للصلة بين إنجاز البرامج والتكاليف الإدارية فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها من أجل التنمية أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها فضلاً عن تقدير لتكاليف دعم الوكالات ؛

٣٢ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يضمن تقريره ما يلي ، لأغراض الاستعراض الشامل للسياسة لعام ١٩٨٦ ؛

٢١ - تؤكد من جديد وتحث على التطبيق التام للمبادئ التوجيهية العامة الواردة في الأبعاد الجديدة في مجال التعاون التقني التي اعتمدها مجلس الإدارة في عام ١٩٧٥ (١١٥) ؛

٢٢ - توصي بتحسين اتساق الإجراءات وتنسيق النظم التنفيذية على المستوى القطري ، في إطار المسؤولية العامة المنوطة بالمنسق المقيم وبالتشاور مع الحكومات المعنية ليستثنى خفض المصروفات فيما يتعلق بالتكاليف الإدارية وتكاليف الدعم ، وتقليل التبديد إلى أدنى حد عن طريق تفادي ازدواجية العمل ، وتيسير مهمة البلد المضيف في تنسيق المساعدة الخارجية ، وترى أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد ؛

٢٣ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس البنك الدولي ، وكذلك رؤساء المصارف الإنمائية الإقليمية ، إلى دراسة الإمكانيات الأخرى للتعاون بين البرنامج والمؤسسات فيما يتعلق بتكميل برامجها للتعاون التقني بعضها البعض تعزيزاً لتنفيذ هذا القرار ، ومن ثم ، ضمان زيادة الانتفاع بالمرافق المتاحة في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشاريع الممولة من تلك الوكالات التمويلية ، وترجى من المدير تقديم تقرير عن ذلك إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛

٢٤ - تحث الأجهزة والمؤسسات وهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على زيادة الدعم الذي تقدمه لعملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق توجيه برامجها ومشاريعها ، حسب الاقتضاء ، نحو تعزيز هذا التعاون ؛

٢٥ - تحث الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للأجهزة والمؤسسات وهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على السعي إلى التقليل إلى أدنى حد من التكاليف الإدارية وتكاليف الدعم الأخرى دون أن يؤثر ذلك على البرامج الميدانية وشبكة مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان النامية ، مع مراعاة الحاجة إلى الحفاظ على مستوى مناسب من وظائف الدعم ، وذلك بغية زيادة نسبة الموارد المتوفرة لتحسين إنجاز البرامج في البلدان النامية ؛

٢٦ - ترجو من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها التي تتلقى موارد لها طابع الموارد الخارجة عن الميزانية أن تضمن ميزانياتها وتقاريرها معلومات عن هذه الموارد وعن الانتفاع منها وأن تتيح هذه المعلومات للحكومات المعنية وللمنسق المقيم في البلد المستفيد ؛

٢٧ - توصي بإيلاء الاهتمام الواجب ، وفقاً لقرارها ١٩٧/٣٢ ، للخبرة التقنية في إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية لتعيينها وكالة منفذة تتولى تنفيذ المشاريع الخاضعة

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث .

وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لأغراض التنمية بوصفه الوسيلة المنشودة والفعالة للعمل على تعزيز التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لما فيه الفائدة المتبادلة .

وإذ تؤكد على أهمية التعاون التقني المتعدد الأطراف في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية وعلى الحاجة العاجلة إلى زيادة كبيرة وحقيقية في معدل الموارد المالية على أساس قابل للتنبؤ ومستمر ومضمون .

وإذ تكرر تأكيد الدور الفريد والهام الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان التعاون التقني لأغراض التنمية .

وإذ تعيد تأكيد المسؤولية الخالصة لحكومة البلد المتلقي عن وضع خططها الوطنية للتنمية وتحديد أولوياتها وأهدافها . على النحو المبين في توافق الآراء المتضمن في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ .

وإذ تؤكد أن أرقام التخطيط الإرشادية التي وضعت لدورة البرمجة الثالثة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ينبغي الإبقاء عليها قدر المستطاع ، وتمويلها بجهود لزيادة التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي .

وقد نظرت في الحالة المالية الحرجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، حتى في ضوء النتيجة المشجعة لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٨٣ لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية^(١١٦) ، وأثرها الخطير على مستوى المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية عن طريق البرنامج .

وإذ تدرك أنه إلى جانب الجهود المبذولة للحصول على تبرعات إضافية ، تتخذ خطوات لزيادة تحسين نوعية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكفاءته وفعاليته .

وقد نظرت في تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٨٣^(١١٧) .

١ - تحيط علماً بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٨٣ والمقررات الواردة فيه^(١١٨) :

(١١٦) انظر : A/CONF. 122/SR. 1-3 والنصوب .
(١١٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٣ ، الملحق رقم ٩ (E/1983/20) .
(١١٨) المرجع نفسه ، المرفق الأول .

(أ) دراسة ، مدعومة بالبيانات ، عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمسائل المحددة في الفقرة ١٥ أعلاه :

(ب) استعراضاً على نطاق المنظومة للأنشطة المحددة في الفقرة ٢٤ أعلاه فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كما تظطلع بها مختلف المؤسسات مع التركيز بوجه خاص على النهج والأساليب الموضوعية والمتبعة ، وعلى نوع الأنشطة التي تظطلع بها والترتيبات المؤسسية الخاصة بها :

٣٣ - ترجو من الأمين العام ، لغرض الاستعراض الشامل للسياسة لعام ١٩٨٦ وكجزء من الاستعراض المستمر الذي تجريه الجمعية العامة ، أن يعهد إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بإعداد تقرير عن مسائل السياسة المتصلة بالأنشطة التنفيذية التي تظطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية أخذاً في الحسبان آراء وتعليقات الوفود في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين عن طريق المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ :

٣٤ - تكرر بقوة تأكيد رغبتها في توفير نظام متماسك ومنسق للأمم المتحدة في ميدان الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، وفي هذا الصدد ، ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يواصل توفير التوجيه الفعال في تنسيق مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة في ذلك الميدان وفي ممارسة التنسيق الشامل داخل المنظومة ، حسبما نص عليه القرار ١٩٧/٣٢ ، وترجو من جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها أن تتعاون تعاوناً تاماً مع المدير العام .

الجلسة العامة ١٠٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١٧٢/٣٨ - حالة الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .